

مطالب لبنانية بالمواءمة بين رفع الدعم والمساعدات الاجتماعية

تزايدت مطالب منظمات نقابية في لبنان بضرورة اعتماد استراتيجية تضمن التوازن بين رفع الدعم وتوفير المساعدات الاجتماعية للأسر الضعيفة، تجنباً لهزة اقتصادية قد يجر عنها ارتباك السوق وتهديد الأسر محدودة الدخل.

وأشارت إلى أن "يتم الإبقاء على بعض المواد الأساسية والضرورية وتوفير طريقة الدعم المقترحة على ما لا يقل عن نصف قيمة الدعم الحالي على خزينة الدولة وليس أموال المودعين، أي ما يعادل 3 مليارات دولار سنوياً، كما أنها ستكون محصورة باللبنانيين دون الغنمين في من جنسيات أخرى".



وتابعت "يبقى التحدي الأساسي في كيفية تمويل هذا الدعم المباشر للبنانيين، إذ لا يمكن أن يستمر مصدره من الاحتياطي الموجود في البنك المركزي، فالخزينة العامة هي الجهة المسؤولة مباشرة عن تمويل الدعم".

ومع تردي أوضاع المالية بسبب الانكماش الاقتصادي والأزمات الراهنة، ولتجنب التوجه نحو طباعة المزيد من العملة الوطنية لتغطية التكاليف منعا لزيادة التضخم، اقترحت المنظمة التوجه الاضطراري إلى الجهات الدولية المانحة للتمويل لحل هذه الأزمة".

وقالت "رغم ما يتطلبه هذا التوجه من القيام بالإصلاحات المالية والقطاعية اللازمة، من الضروري والإنساني الاستجابة السريعة للحاجات المعيشية والاكتر فقرا من اللبنانيين بالتعاون مع الجهات المانحة".

بيروت - طالب اتحاد رجال الأعمال للدعم والتطوير "إرادة" الحكومة اللبنانية باعتماد استراتيجية أكثر فعالية لرفع الدعم بشكل تدريجي عن بعض السلع لأن التغيير الجذري والفوري في سياسة الدعم سيؤدي إلى هزة غير محمودة العواقب في السوق المحلية.

وطالبت المنظمة بالمحافظة على الدعم لبعض السلع والمواد الأساسية لفترة محدودة (ما بين 12 - 16 شهراً) ليستطيع المجتمع بشكل عام التأقلم مع التغيير الكبير والمفاجئ في أسعار جميع السلع.

واقترحت المنظمة أن "يبقى الدعم على القمح والطحين للخبز والأدوية للأمراض المزمنة والمستعصية والمواد الطبية (مقابل تشجيع استخدام أدوية الجينريك) إضافة إلى تفعيل المراقبة على الحدود لمنع التهريب بالتوازي مع العمل على تفعيل البطاقة الطبية الموحدة".

واقترحت أيضاً بأن "تتضمن الخطة الحكومية منح ما يعادل 200 دولار أميركي لكل عائلة مؤلفة من 5 أشخاص، بالليرة اللبنانية على سعر صرف السوق، أو بالعملة الرقمية في ما بعد".

وأوضحت أنه "يمكن تطبيق الخطة لما يوازي مليوني ليرة لبنانية لكل عائلة مؤلفة من 5 أشخاص، وتبعاً لذلك يصبح مجموع الدعم المباشر 3 مليارات دولار أميركي عوضاً عن الدعم المعتمد حالياً بقيمة 6 مليارات دولار سنوياً".

صافولا مصر تخطط لمضاعفة الاستحوادات في القطاع الغذائي

خطة للتوسع في الأسواق وتصنيع الكسكس في المغرب والجزائر



تسعى مجموعة صافولا مصر إلى مضاعفة استثماراتها في صناعة الغذاء من خلال تصنيع منتجات غذائية جديدة تتناسب مع الثقافات الغذائية لبعض الدول، على غرار الكسكس في الجزائر والمغرب، كما تطمح إلى الاستحواذ على شركات أخرى في المجال لتعزيز حضورها في مختلف الأسواق.

القاهرة - أكدت صافولا مصر، وهي الوحدة التابعة لمجموعة صافولا السعودية، على التزامها بالتوسع في صناعة المواد الغذائية في أسواق جديدة بما يتواءم مع العادات الغذائية للبلدان وكسب رهانات الاستحوادات لتسهيل مهامها، لاسيما بعد بدئها في تصدير الكرونة إيطاليو إلى الإمارات.

وقال الرئيس التنفيذي للإستراتيجية في صافولا مصر إنها تخطط للاستحواذ على شركة أو أكثر بالقطاع الغذائي هذا العام سواء داخل مصر أو خارجها.

وأضاف محمد بدران في مقابلة مع رويترز أن الوحدة التابعة لمجموعة صافولا السعودية تعمل أيضاً على إضافة منتجات جديدة بالسوق المصرية أو في دول أخرى، وقال "نحن نضغ مثلاً مكرونة في مصر وقد نضغ الكسكس في المغرب والجزائر، كل ذلك ضمن الخطة الخمسية لنا".

وتحاول صافولا ملاءمة الثقافة الغذائية لكل دولة لضمان حسن ترويج منتجاتها، حيث تتميز الدول المغربية، على غرار الجزائر والمغرب، باستهلاك الكسكس وهي الأكلة الأشهر على الإطلاق فيها.

الكسكس طبق يثير اهتمامات الاستثمار

ومؤخراً ركز مصر على استثمارات الغذاء داخلياً بصفة خاصة حيث أعلنت شركة الإسماعيلية للاستثمار الزراعي والصناعي، صاحبة العلامة التجارية الشهيرة "أطياب" أواخر العام الماضي، عن سعي صندوق سيادي عربي للاستحواذ على حصة حاكمة تصل إلى مئة في المئة من رأسمال الشركة.

وتصل قيمة الصفقة المرتقبة إلى نحو 190 مليون دولار، فيما بدأت فعليا إجراءات الفحص النهائية للجهة كآحد متطلبات تقييم الصفقات. وتحفز مساعي صناديق الثروة السيادية العربية لقطاع الغذاء القوة الاستهلاكية لمصر، التي تتجاوز مئة مليون نسمة يعيشون على 7 في المئة من مساحة البلاد، ما يجعل الاستثمار في الغذاء بأكبر بلد عربي يعج بالسكان جذاباً لرؤوس الأموال.

وتستورد مصر صناعات غذائية وحاصلات زراعية سنوياً بنحو 8 مليار دولار، لمواجهة فاتورة الغذاء. وزاد نفقسي وياك كورونا من جاذبية الاستثمار في قطاع الغذاء، بسبب ما خلفه من تداعيات سلبية على الاستثمارات الساخنة أمام صناديق الثروة السيادية في أسواق المال إقليمياً وعالمياً. وتستهدف الاستثمارات السعودية مثلاً

أخرى ونعمل جدياً في البحث عن الشركات الملائمة لنا وعن شركات في مجال الأغذية، وخلال هذا العام سنستحوذ على شركة أو أكثر سواء في مصر أو خارجها".

لكنه أحجم عن الخوض في التفاصيل المالية لاستثمارات الشركة أو مبيعاتها. وتملك صافولا ثلاثة مصانع في مصر لإنتاج الكرونة ومصنعين لإنتاج الزيت والسمن واثنين لإنتاج الكسكس.

وقال بدران إن الشركة بدأت منذ أيام قليلة "تصدير الكرونة إيطاليو" إلى الإمارات لتصبح ثاني دولة بعد السعودية، على أن تبدأ تصديرها إلى عدد من الدول العربية الأخرى خلال هذا العام. وتابع "نقوم بتصدير نحو 20 إلى 25 في المئة من إنتاج الكرونة من مصانعنا في مصر إلى الخارج سواء أفريقيا أو عربياً... طاقتنا الإنتاجية في الكرونة تبلغ 350 ألف طن سنوياً ونفس الطاقة في الزيت، وفي السكر نصل لما بين 750 و800 ألف طن سنوياً".

ووفقاً للقوائم المالية لصافولا السعودية، وصلت مبيعات وحدتها في مصر من الكرونة إلى 510.5 مليون ريال (136.1 مليون دولار) في 2019 بزيادة سنوية ثمانية في المئة، ومن السكر 346.6 مليون ريال، بتراجع سنوي 16 في المئة.

وأضاف محمد بدران في مقابلة مع رويترز أن الوحدة التابعة لمجموعة صافولا السعودية تعمل أيضاً على إضافة منتجات جديدة بالسوق المصرية أو في دول أخرى، وقال "نحن نضغ مثلاً مكرونة في مصر وقد نضغ الكسكس في المغرب والجزائر، كل ذلك ضمن الخطة الخمسية لنا".

وتحاول صافولا ملاءمة الثقافة الغذائية لكل دولة لضمان حسن ترويج منتجاتها، حيث تتميز الدول المغربية، على غرار الجزائر والمغرب، باستهلاك الكسكس وهي الأكلة الأشهر على الإطلاق فيها.

وتعد صناعة الغذاء من بين أكثر المشاريع المربحة للاستثمار، خصوصاً في الدول ذات القوة السكانية أين تتزايد مطالب الطعام وتتعايش فيها الحاجة للغذاء في مناسبات عديدة ترتبط بالمناسبات الدينية كشهر رمضان بالنظر إلى ارتفاع الاستهلاك الغذائي. وأضاف "ضمن الخطة الخمسية أيضاً أن نقوم بالاستحواذ على شركات

25 في المئة نسبة تصدير الكرونة من مصانع صافولا في مصر إلى أفريقيا ودول عربية

العراق يحاول استثمار ارتفاع أسعار النفط لتخفيف الأعباء

وقال إن البلاد تواجه حالياً تحديات عديدة و"نعمل جاهدين لإصلاح الأوضاع الحالية، ووضع الاقتصاد العراقي على السكة الصحيحة، وهو يأتي تنفيذاً للبرنامج الحكومي الذي صوت عليه مجلس النواب وأيضاً تضمنته الورقة البيضاء الحكومية".



مصطفى الكاظمي
علينا الأخذ بمبدأ العدالة في توزيع الثروة بين المناطق

وأكد الكاظمي على ضرورة تفعيل آليات الأتمتة والتعامل الرقمي، وأيضاً تفعيل دور مجلس الخدمة الاتحادية في مسار الإصلاح الاقتصادي.

ونوه بيان الحكومة إلى أنه تم الاتفاق على تكثيف عقد الجلسات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لضمان إقرار موازنة إصلاحية تحفظ حقوق المواطنين في أقرب وقت، وأن يكون عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية تكاملياً، وبعرج الفريق الواحد، سعياً إلى النهوض بالمسؤولية التاريخية للخروج بالبلد من الأوضاع الصعبة.

بغداد - دعا رئيس الحكومة العراقية مصطفى الكاظمي، الأحد، إلى استثمار ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية في تخفيف العبء عن المواطن في نسخة الموازنة التي سترفع للتصويت في البرلمان، وكذلك على "مواصلة التعاون المشترك بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بهدف الإسراع في إقرارها".

وأوضح أن "الموازنة المالية التي أرسلت مسودتها في وقت سابق تهدف إلى الإصلاح المالي والاقتصادي ودعم القطاعات الحيوية التي من شأنها أن تعالج جزءاً كبيراً من مشاكل الاقتصاد العراقي التي يعاني منها منذ عقود".

وذكر المكتب الإعلامي لرئيس الوزراء العراقي أنه نبه إلى "ضرورة الأخذ بمبدأ العدالة في توزيع الثروة بين مناطق العراق كافة، وفق مبادئ الدستور، وعدم إقحام المناكفات السياسية في ملف قوت المواطن ومستوى الخدمات المقدمة إليه".

وأضاف "كان من الضروري أن يترافق توحيد العملة مع إجراءات لجعل خلق فرص العمل أكثر مرونة"، وفي القطاع الخاص بالتحديد "يمكن أن يكون هناك مصدر مهم للوظائف".

ويعمل أكثر من 600 ألف كويتي في القطاع الخاص، أي 14.5 في المئة من السكان العاملين في هذه الجزيرة التي يبلغ عدد سكانها 11.2 مليون نسمة، وهم يعملون بشكل أساسي في فن الطهي والنقل وتاجير الغرف للسياح.

وقالت وزيرة العمل إن القطاع الخاص "تأثر إلى حد كبير بتشديد الحظر الأميركي" في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب و"بإثارة الوباء أيضاً"، ما دفع كثيرين إلى تعليق تراخيصهم. وتفيد أرقام رسمية أن أربعين في المئة من مجمل التراخيص علق.

وأشاد رجل الأعمال ديان بمخاطبة متعهدي القطاع الخاص الذين كانوا لسنوات "قادرين على القيام بأنشطة رغم كل الصعاب"، وعلى الرغم من "نقص المواد الأولية والقصور في الأنظمة والعقوبات الاقتصادية".

وقال إن "السيناريو الجديد مع التضاعف المتسارع للإمكانات، يفتح طريقاً لا عودة فيه إلى الوراء، حتى نتكمن من لعب دور متزايد الأهمية في الاقتصاد الوطني".

كوبا تكتشف القطاع الخاص: كورونا يهزم الشيوعية ويتفوق على الدعاية الأميركية

وأوضحت أنه "من بين أكثر من ألفي نشاط يُسمح فيها بممارسة العمل الخاص، لن يكون هناك سوى 124 نشاطاً مقيداً بشكل جزئي أو كامل"، من دون أن تضيق أي تفاصيل.

ويتوقع أن تبقى قطاعات استراتيجية مثل الإعلام والصحة والدفاع مغلقة أمام القطاع الخاص. وأكدت وزيرة الكوبية أن "العمل الخاص مستمر في التطور، وهذا هو الهدف من هذا الإصلاح التحسيني للقطاع".

وكتب وزير الاقتصاد اليخاندرو جيل في تغريدة على تويتر أن "الإصلاح خطوة مهمة لزيادة فرص العمل"، إذ أنه سيسير "في الاتجاه نفسه مع توحيد العملة" الذي دخل حيز التنفيذ في أوائل يناير.

ويهدف هذان الإصلاحان إلى إنعاش الاقتصاد الذي انخفض بنسبة 11 في المئة في 2020 تحت تأثير جائحة فيروس كورونا التي حرمت كوبا من عائدات السياحة. وقال الخبير الاقتصادي في جامعة هافانا ريكاردو توريس في تصريحات صحافية إن تحرير القطاع الخاص يعد "خطوة إيجابية جداً وإن جاءت متأخرة"، لأنه "حتى الآن كان العمل الخاص محدوداً جداً" في الجزيرة.

وأدت الثورة الاشتراكية التي قادها فيدل كاسترو في 1959 إلى موجة من قرارات التأميم وسيطرة الدولة على الاقتصاد الكوبي بكامله، ومنذ ذلك الوقت لم تتوقف الدعاية الأميركية عن محاولة استمالة كوبا إلى الحلف الرأسمالي، غير أن محاولاتها فشلت.



أليخاندرو جيل
الإصلاح مهم لزيادة الوظائف بالتوازي مع توحيد العملة

وبدأ الانفتاح على القطاع الخاص بشكل خجول في تسعينات القرن الماضي قبل أن يتم الترخيص له بالكامل في 2010، وإن كان ازدهاره الحقيقي بدأ مع فترة التحسن التاريخي في العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة أواخر 2014 في عهد الرئيس السابق باراك أوباما، لكنه بقي مقتصراً على لائحة من أنشطة حددتها الدولة.

وقالت وزيرة العمل الكوبية إن "اللائحة السابقة التي تضم 127 نشاطاً (مرخصاً) الغيت". وفي المقابل، ستحدد لائحة جديدة القطاعات المخصصة للدولة التي ستكون قليلة.

هاغانا - يكشف تحول كوبا الشيوعية إلى الاستثمار في القطاع الخاص لتعويض خسائر القطاعات الحيوية بسبب تداعيات فايروس كورونا، عن نجاح جائحة كوفيد - 19 في ما أخفقت فيه الدعاية الأميركية، حيث غيرت قواعد الاقتصاد الكوبي المرتهن طيلة عقود للقواعد الشيوعية في سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج منذ الثورة الاشتراكية بقيادة فيدل كاسترو.

وأعلنت كوبا السبت أنها ستسمح من الآن فصاعداً بالنشاط الخاص في معظم القطاعات، وهو إصلاح كبير في هذا البلد الذي تهيم فيه الدولة وشركاتها على الاقتصاد المتضرر بشدة من وباء كوفيد - 19.

ويحسب صحيفة غرانما اليومية الرسمية التابعة للحزب الشيوعي الحاكم، فإن هذا الإجراء الذي كتشفت عنه وزيرة العمل مارثا إلينا فيتو في أغسطس الماضي، تمت الموافقة عليه الجمعة في مجلس الوزراء.

وقال أونيبيل دياز رجل الأعمال ورئيس شركة الاستثمارات "أوج" التي تقدم المشورة لنحو خمسين من رواد الأعمال الكوبيين من القطاع الخاص، إن "هذه خطوة ضخمة وتاريخية".



استقرار اجتماعي مرتبط بدوران عجلة الاقتصاد